

كتاب تذكاري

تَمَامُ حَسَّانَ رَأْدًا لِفُؤْيَا

بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه

إعداد وإشراف
الدكتور

عبد الرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

علاء الكتب

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب
على مسئولية أصحابها

عالم الكتب

نشر * توزيع * طباعة

الإدارة :

١٩ شارع جواد حسنى

تليفون : ٣٩٢٤٦٢٦

فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة :

٣٨ ش عبد الخالق ثروت

تليفون : ٣٩٢٩٤٠١

ص.ب : ٦٦ محمد فريد

الرمز البريدي : ١١٥١٨

الطبعة الأولى : ٢٠٠٢/١٤٢٣

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٣٤٠٨

الترقيم الدولي : 977-232-305-2

المصطلحات اللغوية

أ.د. محمد حسن عبدالعزیز

كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة

لا نبالغ إن قلنا إن علم اللغة يمر اليوم بمرحلة مزدهرة من مراحل تاريخه القصير نسبياً، فقد استقرت بنيته الفكرية على أسس متينة منضبطة استفادها من علم الاجتماع والنفس حيناً، والعلوم الطبيعية وعلوم الأحياء والعلوم الرياضية حيناً آخر. وقد تعددت مدارس واتجاهات البحث فيه تعدداً شبراً، وقد كان لكل مدرسة أو اتجاه إنجازات باهرة، وتنوعت تقنيات كل مدرسة أو اتجاه تنوعاً مستمراً معتمدة على التقنيات المعاصرة والمتجددة دائماً.

وقد أسهم علم اللغة - بدوره - في بنية العلوم الإنسانية إسهامات بارزة، فانتفع علماء الاجتماع والنفس والنقد الأدبي بخاصة بشمراته إن في مادته أو منهجه.

وقد أدت هذه التطورات الواسعة إلى ظهور عدد يتزايد آناً بعد آن، ولا يكاد ينحصر، من المصطلحات اللغوية التي تعبر عن المفاهيم المستحدثة الناجمة عن حركة المعرفة المتنامية في كل الاتجاهات من غير حدود.

أما علم اللغة في العربية فمما زال في دور التعريف به، والترويج لمفاهيمه ومناهجه وتقنياته، والوعد بمنجزاته، بل مازال يلقى رفضاً من بعض الاتجاهات التقليدية. وبكل أسف فإن البحوث اللغوية التي تتجاوز هذا الدور، والتي تعتمد على الأصول العلمية في فهم العربية ووصف بنيتها ومن ثم الانتفاع بها في المجالات العملية لغوية أو غير لغوية - قليلة جداً، أقول هذا مع متابعة الدائبة لما تدفعه دور النشر كل عام من مؤلفات معنونة بعلم اللغة أو اللغويات أو اللسانيات أو الألسنية.. أو غير ذلك من العنوانات.

وعلم اللغة في العربية يتعرض - منذ ظهوره إلى اليوم - في مصطلحه لمشكلة معقدة؛ إذ يتنازع تياران جارفان: تيار المصطلح الوافد بما يحمله من مفاهيم جديدة، وتيار المصطلح الموروث بما يحمله من مفاهيم ربما لا يواكب بعضها المعارف اللغوية المعاصرة.

علم اللغة والمشكلات المعرفية عند العرب

وليست مشكلة المصطلح اللغوي ببعيدة عن المشكلات المعرفية التي يواجهها العرب اليوم، فمما زال العرب - على الرغم من نهضتهم الحديثة - مستهلكين للمعرفة ولمنجزاتها التي

ينتجها الغرب ويُسَوِّقها لهم بحساب، وليس ثمة أمل قريب في أن يتخلصوا من تلك التبعية، وأن يكون لهم دور معرفي مشترك، ومن ثم فإن تعريب العلم المعاصر ضرورة حتمها هذا الموقف (موقف الجائحات معلوماتيا - كما يقول أحد علماء الحاسوب العرب)، وسوف تؤدي الترجمة - ولفترة طويلة - أعظم دور في نقل المعرفة، وسوف تستمر هذه الحاجة إلى أن تتغير الظروف التي دفعت إليها .

ويتعكس هذا الموقف بآثاره السلبية على دور اللغة العربية في التعبير عن المعارف المحدثة، فنادر ما يوظفها العلماء العرب في ممارساتهم العلمية بحثاً أو تعليمًا، حيث يلوذون إلى إحدى اللغات الأجنبية.

ولعل أوضح دليل على ذلك - فيما يتصل بموضوعنا - أن معاجمنا العلمية المتخصصة ما تزال ثنائية تعتمد إحدى اللغات الأجنبية مدخلا، ولما تجد معجماً عربياً خالصاً. وهذا يعنى - من غير حرج - أن العربى ليس لديه معجم عربى للمفاهيم فى قطاعات المعرفة المحدثة، ومن ثمَّ ليس غريباً أن تكون اللغة العربية العلمية فى موقف الضعيف إن لم يكن العاجز فى النظام المعرفى المعاصر.

ويصدق القول نفسه على معجم المصطلحات اللغوية، فهو معجم ثنائى يعتمد فى مداخله على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية غالباً، ومن ثمَّ فإن ما يضمه من مصطلحات تعبر غالباً عن مفاهيم مستحدثة فى مجاله، ولما يضم مصطلحات تعبر عن تصورات عربية. إنه ينتج إلى الترجمة من الخارج أكثر مما ينتج إلى التوليد من الداخل.

مشكلات المصطلح اللغوي

الموقف المعاصر

يتفق اللغويون على أن علم اللغة - كغيره من العلوم - يفتقر إلى منظومة مصطلحية بالعربية يجمع عليها أهل الاختصاص، وهم يتفقون أيضاً على أن المصطلح اللغوي - كغيره من مصطلحات العلوم - ينبغي أن يستوفي شروط الصلاحية المصطلحية، فيكون للمصطلح الواحد مفهوم واحد يعبر عنه بوضوح ودقة، بحيث يتميز عن أي مصطلح آخر في مجاله، وأن يكون - بعامه - موافقاً لطبيعة العربية في بناء ألفاظها.

فإذا تجاوزنا ما ينبغي أن يكون إلى ما هو كائن بالفعل وجدنا فوضى تضرب بأوتادها في حقلهم، فإذا ما رجعت إلى مؤلف من مؤلفاتهم أو مسرد مصطلحي من مساردهم، أو معجم مصطلحي من معاجمهم، وجدت غير عيب من عيوب الاصطلاح ماثلة أمامك - على الرغم مما يقال من أن اللغوي ليس مسئولاً عن التخطيط اللغوي في حقله فحسب، بل إنه مسئول أيضاً عن بناء النظرية المصطلحية في الحقل الأخرى.

فالمصطلح الواحد له غير مفهوم واحد لغير ضرورة. والمفهوم الواحد له عدة مصطلحات لغير حاجة.. وفي بعض مصطلحاتهم غموض ولبس أو مخالفة لطبيعة العربية وذوق العربي في بناء اللفظ.

وهذه الحال من الفوضى تعكس فوضى فكرية ومنهجية حتماً أو تنذر بها على أحسن الفروض، ولعل هذا هو ما يلجأ أصحاب الحاجات إلى المصطلح الأجنبي وحده حيث يسمعونهم بما يتفقون. أو إلى المصطلح الأجنبي إلى جوار المصطلح العربي، توخياً للدقة والوضوح وأماناً من اللبس والغموض.

هل ترجع هذه الفوضى إلى أن اللغوي - مازال - كما أشرنا سابقاً - في موقف المستهلك للمعارف اللغوية الحديثة، ومن ثم فهو مواجه دائماً بسبل لا ينقطع من المصطلحات الأجنبية الوافدة؟

هل ترجع إلى المسؤولية الكبيرة التي أصبح علم اللغة يتحملها في العقود الأخيرة، وإلى علاقته بالعلوم الإنسانية والطبيعية متأثراً ومؤثراً، وإلى ما تفرضه مكانته المعاصرة وهذه العلاقة من تنوع مجالاته وتعدد مناهجه واختلاف مدارسه، واستخدامه للمعالجة الآلية، وما ينتج عن هذا كله من وفرة مصطلحاته؟

أم ترجع إلى اللغويين أنفسهم، إلى نزعاتهم وخلفياتهم العلمية، تقليدية أو تجديدية؟ أم إلى روح الفردية أو العصبية للقطر أو للمدرسة أو للثقافة التي ينتمون إليها؟ أم إلى تشتت جهودهم فردية أو مجمعية؟

أم يرجع إلى نقص في معارفهم اللغوية، وجهل بالأسس النظرية المستقرة في معالجة المصطلح وعلاقته باللغة العامة وبأصولها؟ أو بتقصيرهم في الالتزام بالمنهجية العلمية المحكمة؟ أو عدم متابعتهم لما سبق من عمل، وما يستجد من نتائج؟

أم يرجع إلى تعدد طرق وضع المصطلح واختلاف اللغويين في اختيار أنسبها للمفهوم الجديد، وفي تقدير أولاهما بالتقديم على غيره؟ إلخ، فبعض اللغويين يؤثر اللفظ العربى، وآخرون يؤثرون اللفظ العربى يستمدونه من القديم حيناً أو يبتدعونه بالمجاز أو بالاشتقاق أو بالتحته، بعضهم يبدأ بالعربى فإن لم يستجب له انتقل إلى العربى، وبعضهم يبدأ بالعربى، فإن أعياء لاذ إلى العربى، ثم إن هؤلاء وهؤلاء مختلفون فى تقدير أولوية وضع اللفظ العربى بالمجاز أم بالاشتقاق أم بالتحته؟

واليك تفصيلاً لأهم أسباب هذه الفوضى المصطلحية.

تشتت جهود العمل المصطلحى

اجتمعت الأمة العربى على أن تكون الفصحى لغتها القومية التى تعبر بها عن وحدتها الثقافية وعن فكرها المعاصر، ومن ثمَّ كان جهادهم فى أن تكون - على الأقل - لغة العلم تعليمًا وتعلمًا وإنتاجًا، بحيث يتم - كما يقول الدكتور محى الدين صابر: استنبات التقدم التقانى المعاصر فى لغتنا^(١).

وقد كانت الترجمة - منذ بداية عصر النهضة العربى وما تزال - الطريق الأقرب مثلاً والأدنى ثمرة لتضييق الفجوة العلمية والثقافية بين العرب والغرب، بيد أن حركة الترجمة - على الرغم من محدوديتها - لم تؤت نتائجها لأن: «المجال الواسع لانتشار اللغة العربى، وقيام الحكومات القطرية، وعدم مركزية المؤسسات الثقافية والعلمية، كل هذا أعطى للترجمة حرية فى اختيار الكلمات وبخاصة مع اتساع قدرات اللغة العربى التعبيرية، وكثرة المترادفات فيها، مما استدعى التنسيق فى الترجمة باختيار مصطلح واحد فى مجال العلوم للمفهوم الواحد، وذلك لخلق لغة علمية واحدة ينمو فيها التطور العلمى والثقافى، ويستجيب لحاجات التعليم فى كل مراحل التعليم العام والجامعى، ولحاجات الإنتاج فى مراكز البحوث العلمية»^(٢).

ولكى يتوفر لدينا مثل هذه اللغة العلمية ينبغي: «إعداد مقابلات عربى للمصطلحات العلمية والتقنية باللغات الأجنبية... والتخلص من تعددية الألفاظ العربى الدالة على مدلول

واحد... هذه التعددية التي نشأت عن تعدد اللغات الأجنبية التي تؤخذ عنها المصطلحات، وتعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية، واختلاف الأساليب والطرائق المتبعة في وضع المقابل، وهو المصطلح بالعربية من ترجمة واشتقاق ونحت وتعريب»^(٣).

وقد حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند نشر معجماتها العلمية الموحدة أن تختار - من بين المصطلحات المستعملة في البلدان العربية - مصطلحاً واحداً فحسب، معتمدة في اختيارها على «تفضيل الكلمة العربية على المعربة، ومراعاة شيوع اللفظة، وأحادية تركيبها، وسهولة النطق بها، وطواعتها للتننية والجمع والتصغير والنسبة».

وكانت المنظمة تهدف من المصطلح الموحد أن «تلتزم به الهيئات والأفراد وتنمو المعرفة باستعماله من خلال العاملين في مجالات العلوم والبحوث والتأليف»^(٤).

ولاشك أن وحدة المبادئ العامة للاصطلاح هي أدنى مستلزمات وحدة الفكر العربي، لأن هذه الوحدة لن تؤتي ثمارها إلا إذا التزم بها العلماء وصناع المعجمات، ومن ثمّ يشجع استعمال المصطلحات الموحدة بحيث تؤدي دورها في وحدة الفكر العربي.

تنوع موضوعات علم اللغة وتطور مناهجه وتقنياته

يتناول علم اللغة موضوعات على جانب كبير من التنوع والتعقيد، إنه يختص - كما هو معروف - بالدراسة العلمية للغة منطوقة أو مكتوبة - فيعالج وحداتها الصوتية أو الصرفية أو النحوية، كما قد يبحث في جوانبها المعجمية والدلالية بل الأسلوبية.

وتتعدد مناحيه في درس هذه الوحدات بين المنحى الوصفي أو التاريخي أو المقارن، وفي كل منحى من تلك المناحي مدارس مختلفة، لكل منها في الغالب نظريته وتقنياته ومصطلحاته... بل نجد في المدرسة الواحدة تنوعها وفقاً للاجتهادات الخاصة بكل باحث.

واللغة ظاهرة إنسانية لها علاقة بالإنسان الذي يستخدمها وبالمجتمع الذي يعيش فيه، ولهذا ارتبط علم اللغة بعدد من العلوم الإنسانية التي تشاركه في بحثها، ومن ثمّ انتقل إليه عديد من مصطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع والنفس. وهي أيضاً ظاهرة طبيعية ومن ثمّ فقد استفاد علم اللغة من علوم أخرى كعلوم الطبيعة والأحياء ووظائف الأعضاء لتضيف هذه العلوم إلى مصطلحاته مصطلحات ومصطلحات.

إن تقدم التقنيات العلمية الحديثة، تقنيات الحاسوب والمعلوماتية، عرضت علم اللغة لأكبر تحد في وصف اللغة وفي تجهيزها للمعالجة الآلية، ومن ثمّ أضافت تلك المعالجات إلى مصطلحاته مصطلحات ورموزاً جديدة.

إن علم اللغة لم يعد مقبولا منه أن يكتفى بدراسة اللغات الطبيعية وحدها بل إنه مطالب بأن يدرس اللغات الاصطناعية المقترحة أو يشارك في صنعها، ومن ثم فهو مطالب بابتداع منظومات مصطلحية مجردة مطاوعة للتقنية الحديثة في مجال الترجمة الآلية وفي غيرها، إنه - بكل بساطة - علم من علوم المستقبل.

قدم العلوم اللغوية ووفرة المصطلحات اللغوية

العلوم اللغوية من أقدم العلوم التي ابتدعها الإنسان، فهي ترجع - على أضعف تقدير - إلى النحاة الهنود القدماء من أمثال (بانيني ٦٠٠ ق. م)، واليونان من أمثال (أرسطو ٣٢٣ ق. م) ومن ثم فلها أعراف راسخة مازال بعضها قائما، وعلى أية حال فثمة مصطلحات تقليدية في اللغات الأوروبية مازالت جارية في الاستعمال حتى اليوم.

والبحث اللغوي عند العرب قديم بدوره، ترجع أوائله إلى مطلع القرن الثاني الهجري، وقد استوى هيكله بفضل الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) وتلميذه سيويه (١٨٠هـ) الذي نجد في كتابه الشهير أول منظومة متكاملة من المصطلحات اللغوية مازال معظمها جاريا في الاستعمال حتى اليوم، ومن البديهي أنه قد جرى في أزمان تالية إعادة تعريف بعضها أو ابتداع مصطلحات أخرى.

واللغويون في الغرب مختلفون في تقدير تراثهم المصطلحي. بعضهم يتجاوزة أحيانا ويندع مصطلحات جديدة تحمل رؤيته العلمية، وبعضهم يؤثر استخدام المصطلحات القديمة وإن عرفت بطريقة مختلفة عن الطريقة التي عرفت بها قديما.

هذا وعلم اللغة في الغرب له مكان متميز بين العلوم الإنسانية. يقول (هارتمان وستورك): البحوث اللغوية اليوم نظرية أو تطبيقية يُعترف بها كبحوث أكاديمية لها أهميتها في ذاتها، وليس ثمة مهتم باللغة - ابتداء من القارئ العادي إلى مهندس الاتصالات.. يمكنه أن يتجاهلها» (٥).

أما علم اللغة العربية فلم يصل بعد إلى تلك المرحلة المشار إليها، ولم يثمر بعد ما ينتفع به القارئ العادي أو مهندس الاتصالات.. إلخ، بل إنه مستقر عند مرحلة التعريف به أو الدعوة إليه أو بناء هيكله النظري، وتطبيق بعض تقنياته المستوردة على أفضل تقدير، بل إنه يتعرض لحملات متوالية منذ ظهوره علما مستقلا، فالتحاة التقليديون ينظرون إليه بارتياح، وفي نوايا الباحثين حيناً وفي جدوى بحوثهم أحيانا.

مسئولية اللغويين عن الفوضى المصطلحية

ولا أعفي اللغويين المحدثين من مسئوليتهم فيما يعانیه البحث اللغوي من اضطراب وما يشيع فيه من فوضى مصطلحية.

فاللغوي إذا ألف أو ترجم وضع نفسه - يوعى أو بغير وعى - فى موضع الرائد دون أن يلقي بالاً إلى الذين سبقوا فى هذا المجال وارتادوا تلك الأرض، وإن فعل - ونادراً ما يفعل - ترك ما اجتمعوا عليه، ورفض ما اشتهر فيه، واشترع لنفسه طريقاً خاصاً، ومن ثم يبدأ من النقطة التى منها بدأوا، ويمضى فى الطريق الذى إليه سبقوا، وهذا مهيجٌ خاطيٌ يتكب الجادة، ويعطل التقدم، وأولى من ذلك وأجدى أن يبنى على ما بنوا وأن يبدأ من حيث انتهوا، وإن كان ذلك لا يحول دون تصحيح ما أخطأ فيه السابقون أو استكمال ما فيه قصراً.

وأوضح مثال لذلك أن أول إشارة بالعربية إلى ثنائية (سوسير): اللغة والكلام وردت فى كتاب (علم اللغة) الذى أخرجه الدكتور على عبدالواحد وافى عام ١٩٤١. وقد استخدم (اللغة) للمصطلح Le langue، والكلام للمصطلح Le parole^(٦). وتناقل الباحثون من بعده هذين المصطلحين. وغلب استعمالهما حتى اليوم.

بيد أن بعض المترجمين أو المؤلفين يزعمون هذا المستقر، ويشيرون الفوضى لغير ما سبب علمى واضح، فيستبدلون بالمصطلح الأول (اللغة) المصطلح (اللسان)، ومن ثم يجعلون اللسانية أو الألسنية علماً للعلم الذى يدرسها، بل إن منهم من لا يكتفى بهذا فيستخدم مصطلح (كلام) الذى سبق الاتفاق عليه ليشير به إلى Le langue، ويستخدم مصطلحاً آخر هو (حديث) ليعبر به عن Le parole.

إن مثل هذه المحاولات - وهى كثيرة بكل أسف - تضرب بكل الأسس العلمية المستقرة عرض الحائط، وتحول دون الفهم الواضح القائم عليه، إنها فى الغالب نزعات فردية أو إقليمية أو مدرسية، وهى النزعات التى تسود العمل العربى الجمعى.

الأسس العلمية للنظرية العامة للمصطلحية

اللغة العامة والخاصة

الناس في حياتهم العامة يستخدمون مفردات اللغة يشيرون بها إلى أشياء أو أحداث أو مجردات، أما العلماء - أيا كان مجال عملهم - فيستخدمون غالباً هذه المفردات بطريقة خاصة، حيث تدل عندهم على أقسام أو أصناف أو حقول، كما يفعل علماء النبات مثلاً حين ينسبون نباتاً محدداً إلى عالمه أو شعبته أو طائفته أو رتبته أو فصيلته.. إلخ، أو كما يفعل النحاة حين يقسمون الكلام إلى اسم وفعل وحرف أو غير ذلك من الأقسام.

فالتحوي - مثلاً - لا يدرس مفردات اللغة كلها، إذ لا سبيل إلى حصرها، ولا يعنيه حصرها إن وجد لذلك سبيل، إنه لا يدرس مفردات مثل: محمد وشجرة ورجل وجبل.. إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أن يضم هذه المفردات وغيرها هو (الاسم)، كما أنه لا يدرس مفردات مثل: قام وجلس.. إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أنه يضم هذه المفردات وغيرها هو (الفعل). وقد يتطلب البحث منه أن يجعل من كل قسم أقساماً، فقد يفترض أن قسم (الاسم) مثلاً يضم أقساماً فرعية هي: العلم والضمير واسم الإشارة واسم الموصول.. إلخ، وقد يفترض أن قسم الفعل مثلاً يضم أقساماً فرعية هي: الماضي والمضارع.. إلخ، وفي التعامل مع الأقسام لا المفردات اقتصاد ودقة ولا يقوم العمل العلمي إلا بهما.

هذا وتندرج ألفاظ اللغة أو وحداتها المعجمية في عديد من المستويات وفقاً لاعتبارات وأهداف مختلفة، يعينها منها أنها - باعتبار التعميم والتخصيص - قد تكون عامة أو خاصة.

فإذا كان اللفظ عاماً Mot خاصاً انتسب إلى اللغة العامة، وأصبح له بذلك: خصائص معينة مثل الدلالة الإيحائية Connotation، والاشتراك Polysemie، والوظيفة الأدبية، وإذا ما كان خاصاً term انتسب إلى اللغة الخاصة وأصبح له بذلك خصائص معينة تميزه عن اللفظ اللغوي العام أهمها: ذاتية الدلالة denotation، وأحاديتها، وخصوصيتها، والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقي^(٨).

ومن البدهي أن خصوصية المصطلح لا تنفي أنه يشترك مع اللفظ العام في خصائص.

وقد جرى علماء المصطلحية على تعريف اللغة الخاصة بأنها: جملة الوسائل اللغوية المستعملة في حقل موضوعي محدد لتأمين الاتصال في هذا الحقل، مثل لغة الفيزياء أو لغة الكيمياء أو الطب^(٩) إلخ.

وقد يكون لبعض العلوم رموز خاصة بها ليست من مفردات اللغة، مثل الرياضيات والكيمياء، ولكن هذا لا يعنى أنها نستغنى دائماً برموزها عن اللغة، وقد تكون مشكلة المصطلح فى هذه العلوم هينة، بيد أنها مشكلة عظيمة عند اللغويين، فاللغوى مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة، ومبتدع المصطلح اللغوى أو مصنفه فى موقف أعقد، لأنه - كما يقول أحدهم: مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة المستخدمة فى وصف اللغة^(١٠).

المصطلح والتعريف

المصطلح عند أهل الاختصاص: رمز لغوى يتألف من الشكل الخارجى والتصور (المفهوم) وهو معنى من المعانى يتميز عن المعانى الأخرى داخل نظام من التصورات أو المفاهيم، إنه بأوجز عبارة: كلمة تعبر عن مفهوم خاص، فى مجال محدد.

وفى توضيح ذلك نشير إلى قصة ذلك النحوى الذى سأل أعرابياً قائلاً: أنجر فلسطين؟ فرد عليه قائلاً: إني إذا لقوى، فالجر عند النحوى مصطلح يستخدم للدلالة على حالة من حالات الإعراب (الرفع والنصب والجر والجرم) تميز طبقة من طبقات الكلام هي (المُعرَّبات)، وليس هذا هو (الجر) فى عرف الأعرابي حين يشير به إلى حدث يقع حين بسحب شيئاً إليه أو يسوق حيواناً خلفه.

ويحرص علماء المصطلحية على وجوب أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أى مصطلح آخر فى حقله، ولهذا أعطوا أهمية خاصة للتعريف، ويقصدون به: الوصف اللفظى لتصور ما يسمع بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة تصورات^(١١).

معايير الاتفاق بين أهل الاختصاص

وليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل إنه اتفاق قائم على معايير. إن أى محاولة للتصنيف فى أقسام ينبغى أن تقوم على وجود شبه أو خلاف فى كل ما يدخل فى القسم المقترض من مفردات وتميزه عما عداه، ولهذا لجأ أهل الصنعة إلى التعريف لكى يحدوا به المعرفة بحيث يكون جامعاً مانعاً، ولناخذ المثال الآتى من النحو العربى.

أجمع أهل العلم - كما يقول ابن فارس -: على أن الكلام ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، بيد أنهم اختلفوا فى تعريف كل قسم اختلافاً كبيراً، نقل ابن الأنبارى عن بعضهم قوله: «إنه لا حد له»^(١٢).

وقد تعددت - كذلك - معاييرهم المعتمد عليها في تعريف كل قسم، فمعرفة بعضهم الاسم مثلاً بأنه: صوت موضوع دال بانساق على معنى غير مقرون بزمن"، بيد أن هذا التعريف الذي يعتمد المعنى معياراً لم يرتضه بعض النحاة، لأنه - كما يقول الزجاجي: ليس من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، كما اعترض عليه باعتراضات أخرى (١٣).

وفضل بعض النحويين معيار الوظيفة التي يقوم بها في الكلام، أو الباب الذي ينتسب إليه في النظام النحوي، حده الزجاجي بقوله: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً به أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. (١٤)

وقد لجأ بعضهم إلى ما سموه العلامات - وهي معايير شكلية - يميزون بها كل قسم من أقسام الكلام عن نظيره بل فروع كل قسم أيضاً، وقد جمع ابن الأنباري أغلبها، ومن بين ما ذكره من علامات الاسم قبله: الألف واللام، والتنوين، وحروف الجر، والتنشئة والجمع والتداء والتصغير، والنسب والوصف.... (١٥).

هذا ولا ينبغي أن يصرفنا التراث القديم من المصطلحات اللغوية عن محاولة وضع مصطلحات أخرى ربما تكون أكثر فائدة في دراسة خصائص الكلام العربي، وفي هذا المجال نشير إلى المحاولة العلمية الرائدة التي قام بها الدكتور تمام حسان حيث جعل أقسام الكلام في العربية سبعة بدلاً من ثلاثة هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، معتمداً في ذلك على معايير ترجع إلى المعنى والمبنى كليهما (١٦).

المصطلح وحدة في نظام من المفاهيم

إن وضع مصطلح معين بإزاء مفهوم معين يعني إلحاقه بنظام محدد من المفاهيم أو التصورات، بحيث يتلبس، أو قل يتخصص، بهذا المفهوم حتى وإن استخدم خارج النظام. وفي ذلك يقول (هارغان): إن أي مسرد يحاول تقسيم علم من العلوم يذكر أمثلة من مصطلحات هذا العلم فحسب، دون الإشارة إلى نظامه التصوري أو المفهوم Conceptual system محاولة غير كافية (١٧).

ويعرّف النظام بأنه عدد من التصورات أو المفاهيم التي تقوم بينها علاقات أو يمكن أن توجد بينها علاقات، وبها يتم تعريف الكل المترابط (١٨)، ومن ثم فإن التصورات أو المفاهيم لا تشمل في وحدات منفصلة بذاتها، ولا تعيش في عزلة، بل بينها علاقات منطقية أو وجودية (١٩).

وفي هذا المجال يشير (كربستال) إلى أمر ربما لا ينتبه إليه الباحثون وهو تأثير وضع مصطلح جديد أو إعادة تعريف مصطلح قديم في المصطلحات الأخرى. إن المصطلحات التي نستخدمها - مادامت عضواً في نظام مفهومي - يعتمد بعضها على بعض، ومن ثم فإن تغيير مفهوم مصطلح قد يضطرنا إلى تغيير مفهوم المصطلحات الأخرى المرتبطة (٢٠).

وكثيراً ما يتعرض أبنائنا من الباحثين لشكليات من هذا النوع. فالباحث الذي يتبنى تقسيم الدكتور تمام مثلاً عليه أن يدرك أن مفهوم (الاسم) عنده قد تغير عما كان عليه النحاة القدامى، بعد أن أخرج منه الصفة والضمير والظرف وجعلها أقساماً مناظرة له، وعليه فينبغي ألا يخلط بين التقسيمين، كما ينبغي التنبيه إلى ما ينبغي على إعادة التصنيف من نتائج.

فالدكتور تمام حين جعل الصفة قسماً بذاته افترض نمطاً ثالثاً للجملة العربية هو (الجملة الوصفية): التي قد تكون أصلية نحو: أقام المؤمنون للصلاة؟، وقد تكون فرعية نحو: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة، وهذا النمط الجديد نظير للنمطين السابقين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أنماط جديدة للجملة لا نعطين (٢١).

كما ينبغي التنبيه أيضاً إلى ما ينبغي على ذلك من تفسير في تعريف الأبواب النحوية، فينبغي عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة مفعولاً فيه أن يقال إنها ظرف، وينبغي عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة حالاً أن يقال إنها صفة.. وهكذا في بقية الأبواب.

إن وضع المصطلحات أو إعادة تعريفها ينبغي أن يتم - إذا ما وجدت فائدة في ذلك - بدرجة عالية من الحذر، إن المصطلحية بناء متماسك يفقد هيكله حين نضيف إليه أو نحذف منه أو نغير فيه.

المصطلح بين التوحد والتعدد

المصطلح اللغوي - كغيره من المصطلحات - ينبغي أن يشير إلى مفهوم محدد يميزه عن أي مفهوم آخر، ولن يتوفر ذلك إلا بتثبيت العلاقة بينه وبين مفهومه. ولا شك أن هذا ادعى إلى الدقة وأدنى إلى الوضوح وأبعد عن اللبس، غير أن ما نراه في مجال البحث اللغوي قديماً وحديثاً يخالف هذا الشرط أحياناً. خذ مثلاً مصطلح (المفرد) في النحو العربي، يستخدم في باب من أبوابه للإشارة إلى الواحد، أي ما ما يقابل المثنى والجمع، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس جملة أو شبه جملة، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وخذ أيضاً مصطلح (الحرف) يستخدم أحياناً ليدل على الكلمة، وأحياناً ليدل على قسم بعينه من أقسام الكلام، ويستخدم كذلك ليدل على وحدة من وحدات النظام الصوتي أو الإملائي في العربية كالهزمة والياء والتاء... مما يعرف بحروف المعجم.

هذا وقد يختلف مفهوم المصطلح باختلاف المدرسة النحوية، فالبصريون يستخدمون (الصرف) بمعنى التنوين، ولكن الكوفيين يستخدمونه بمعنى (الخلاف) ويفسرون به قول العرب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ويقولون: إنه منصوب على الصرف؛ لأن الثاني (تشرب) مخالف للأول (تأكل): ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه؟ (٢٢).

وقد أحسن النحاة القدماءى بخطورة هذا المسلك فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة، أو يحددوا المدرسة النحوية فيقولون عند البصريين أو عند الكوفيين... إلخ، ولكن هذه الوسائل تكون على حساب الاقتصاد في العبارة الذي هو شرط ضروري لسيروية المصطلح وسهولة استعماله، ومع ذلك فقد بقي اللبس محتملاً حين يستخدم المصطلح عارياً عما يحدد استعماله بعينه أو باب بذاته أو عند مدرسة بعينها، أو حين يستخدم وحده عارياً عن وصف أو إضافة.

والجانب الآخر من مشكلة التعدد أننا نجد المفهوم أو التصور الواحد يعبر عنه بغير مصطلح، وقد وقع القدماء في ذلك، فبعضهم يستخدم: الساكن والصامت والصحيح بمعنى واحد، والحركة والصائت والعلّة بمعنى واحد، وبعضهم يستخدم الحنك والغار والطق بمعنى واحد، وذلق اللسان وأسلته وطرفه بمعنى واحد، وقد انتقلت هذه المترادفات إلى المحدثين فأشكل عليهم معناها، واضطربوا في استعمالها، وبعض الباحثين يرى أن للمشارك والترادف وجهاً آخر، فقد تضطر إليهما، وفي تلك الأحوال يتكفل السياق بإزالة اللبس والاضطراب.

الكافؤ بين اللغات الطبيعية

تبين للعلماء واللغويين أن إنشاء جهاز مصطلحي لكل علم من العلوم الحديثة في العربية يعتمد اعتماداً ظاهراً على جهاز مصطلحي آخر متوفر في إحدى اللغات الأوروبية، وتبين كذلك أن المصطلح في كل علم من العلوم ليس وحدةً منفصلة بل يرتبط بغيره من المصطلحات بعلاقات دلالية وصرفية وتركيبية.

ومنذ بداية عصر النهضة وحتى اليوم والعلماء واللغويون يدركون تمام الإدراك أن اللغات الطبيعية لا يمكن أن تتماثل من بينها لغتان أو تتطابقا في كل المستويات اللغوية، بل تتناظر في القدر الأوفر من الخصائص وتفتقر في قدر قليل، في هذه ما ليس في تلك، وفي تلك بعض مما ليس في هذه، ومن ثم كانت جهودهم موجهة لسد ما يمكن أن ينتج عن هذه الظاهرة الطبيعية، بحيث تعبر العربية عما تعبر عنه اللغات الأوروبية، ونسد الفجوة المصطلحية بينهما.

ويختلف اللغويون في التعبير عن طبيعة الخلاف بين اللغات الأوروبية والعربية.

فالدكتور الهاشمي يرى أن الفرنسية مثلاً تأليفية *synthetique* على حين أن العربية تحليلية *analytique*، ومعنى أنها تأليفية أن ألفاظها كلها تقريباً مركبة، إما بالاشتقاق مثل: *mobilité* (المشتقة من الجذر *mobile* - اللاصقة 'تبعديّة' *ite*)، أو بالتكوين مثل *immobilité* (المركبة من لاصقة قبلية (*im-*) ومعناها 'السلب' ومن الجذر (*mobile*)، ومثل *isochrone*، وهي مركبة من عنصرين لاتينيين هما (*iso*) بمعنى 'متساو'، (*chrone*) بمعنى 'وقت'، أو بهما معاً أي بالاشتقاق والتكوين (٢٣).

وإذا ما كان التأليف أو الضم يعطى لفظة جديدة معناها الجديد المستمد من معنى الجزأين، فقد نقابله بلفظين عربيين نحو *iso - bare* أي 'متساوي الضغط'، وقد نقابله بلفظ عربي واحد *micro - scope* (مجهر)، وهنا يختلف العلماء واللغويون في أيهما أنسب أو أولى.

وأهم ما يميز صرف العربية - كما يقول الدكتور الفهري - أنه صرف غير سلسلي *non-concatenative*، أي أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى يضمهما خطياً، كما هو الشأن في الإنجليزية أو الفرنسية. ففي هاتين اللغتين نؤلف بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، دون تغيير يذكر في البنية الداخلية أو للصفة أصل الاشتقاق، فمن *eat* نشق *eating, eater, eatable, uneatable*... إلخ بضم اللواحق إلى الجذور. فهذه اللغات سلسلية في صرفها *concatenative*.

«أما العربية فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان. وغالباً ما يحدث تغير في صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة مثل: ضَرَبَ، ضَرْبٌ، ضربة، مضروب، انضرب... إلخ ولذلك حين نترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية لا نترجم حتماً السابقة بسابقة أو اللاحقة بلاحقة أخرى» (٢٤).

وهنا يختلف العلماء واللغويون والمترجمون في مقابلة اللفظة المركبة في اللغات التأليفية أو ذات الصرف السلسلي بكلمة عربية أو كلمتين أو بالتركيب المزجي أو بالنحت. بيد أن مثل هذا الفرق لا ينبغي أن يبنى عليه حكم على عقلية أصحاب اللغة، أو حكم بفضور لغة عن التعبير أو وفائها. فالمعروف أن المفردات إنما تعكس المواقف والأنشطة التي يقوم بها مجتمع معين في بيئة معينة. وقد يكون من الصحيح أن تغني لغة في مجال معين وتفقر في مجال آخر، وحاجات كل مجتمع تفرض نوعية المفردات المتوافرة، ويستطيع أي مجتمع أن يفي بحاجاته من المفردات في كل المجالات، ويعوض ما بها من نقص بمفردات جديدة بوسائل متعددة، كما أن المفردات - كما يقول فندريس - «لا تعرض مطلقاً وجوه التفكير كاملة، بل يوجد دائماً من الكلمات أقل مما يوجد من الأفكار، والاستعمال الجاري يكتفي

دائماً بالعبارات التقريبية ، لأن لديه من الوسائل ما يجنبه الوقوع في اللبس؛ إذ إن السياق يوضح معنى كل كلمة، وإذا لم يكفِ السياق لم تعد اللغة أن تجد وسيلة لتجنب هذا النقص» (٢٥).

والحكم نفسه ينطبق على طريقة كل لغة في بناء ألفاظها: فالاشتقاق أو اللصق مسلكان لغويان «ينتجان من عادات قد تطورت إن قليلاً وإن كثيراً، هذا إلى أنهما لا يتنافيان بل يستعملان معاً في كل لغة بدرجات مختلفة» (فالعربية مثلاً اشتقاقية أساساً، ولكنها تعرف اللصق، والإنجليزية لصقية أساساً، ولكنها تعرف الاشتقاق)، إذ يكفي في إحدى اللغات أن يتغلب نوع ما على غيره في فترة من الفترات لينضاعف استعماله بعد ذلك في العصور التالية، فهذا أثر مباشر لتنافس الطرق الصرفية لا يتوقف بأية حال على اختلاف العقلية» (٢٦).

النظرية العامة للمصطلحية

أدى التقدم العلمي المتسارع في كل مناحي النشاط البشري في العلوم والفنون والصناعات إلى تزايد مطرد في عدد المفاهيم الجديدة التي كان من الضروري أن يعبر عنها بمصطلحات موجودة أو مولودة ، بيد أن الوسائل المصطلحية في اللغات الطبيعية لم تعد كافية ، كما أن العلماء تشنت جهودهم مما أحوج إلى تنظيم العمل المصطلحي ، ومن ثم نشأت منظمات وطنية ودولية عديدة لمعالجة هذه المشكلة، أهمها من غير شك (المنظمة العالمية للتقييس) (International organization for standardization) والمعروفة اختصاراً بـ (ISO).

وقد كان الاهتمام بمبادئ النظرية العامة للمصطلحية بارزاً، ويرجع الفضل في تأسيس تلك النظرية إلى العالم النمساوي فومستر Wüster.

وتهدف النظرية العامة للمصطلحية إلى: تنظيم المعرفة (ترتيب التصورات أو المفاهيم) في شكل منظومات، ونقل المعرفة والمهارات التقنية الخاصة، وصياغة المعلومات التقنية والمهنية (التصوص الخاصة)، وترجمة التصوص الخاصة إلى اللغات الأخرى، وتخزين المعلومات واسترجاعها» (٢٧)، ومن الأهمية بمكان الالتزام بتوصيات ISO إذا ما كنا حريصين على مساهمة التقدم العلمي والتقني، والولوج إلى عالم المعلوماتية والمعالجة الآلية للمعارف والأنشطة الإنسانية.

ومن التوصيات الهامة التي نعتبنا هنا، التوصيات المعروفة بمواصفات (أيزو لجنة TC37) التي تعالج :-

مبادئ المصطلحية وطرقها، والتوحيد الدولي للتصورات والمصطلحات، والمسالك والوسائل الواجب اتباعها في إعداد المعاجم المتخصصة المصنفة، والرموز المستخدمة في المعاجم^(٢٨).

وكما يهتم علماء المصطلحية بالنظرية العامة يهتمون كذلك بالنظرية القومية من حيث إنها: أساس لا غنى عنه لضبط المبادئ المصطلحية المقيسة على المسننين القومى والعالمى^(٢٩).

طرق وضع المصطلح

المجاز

المجاز هو الجسر الذى تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول، أو من حقل دلالى إلى حقل دلالى آخر، ونرجع مكانته الأولية إلى أنه - كما يقول المسدى: إحدى طاقات الحركة الذاتية فى الظاهرة اللغوية، فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسى، بحيث تمثل اللغة حقولاً مفهومية جديدة، فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضيم على بنية الألفاظ الخائكة لتسيجها^(٣٠).

والكلمة جديدة بما يحدث لها من تغير دلالى، بيد أنها بالاستعمال المتواتر تفقد جدتها أو طرافتها، وتكتسب عرفة واستقراراً إلى حين، فقد يتغير معناها فيما بعد، وهكذا تتراكم المعانى مثل طبقات التربة التى تنتمى كل طبقة منها إلى عصر من العصور، بيد أن هذه المعانى المتراكمة لا تتصارع دائماً ليزيح الجديد القديم، فقد تتعايش فى الاستعمال، ولعل هذا هو ما جعل بعض اللغويين يقول: إن الكلام كله مجاز.

والذى يعنينا هنا أن اللفظ قد ينتقل من الرصيد العام أو اللغة العامة إلى الرصيد الخاص أو اللغة الخاصة التى هى مادة المصطلح، وبهذه العملية تم توليد جهاز مصطلحي متكامل للعلوم العربية والإسلامية من نحو وفقه وحديث... إلخ^(٣١).

وتواتر الاستعمال والاتفاق عله هو الأساس فى نسبة المعنى إلى اللفظ، وفى هذا يقول المسدى: إن نبيت المجاز هو الاستعمال، فإذا اطراد المصطلح العلمى وتواتر فى سياق التركيب اكتسب صبغته الاصطلاحية، وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية^(٣٢).

وهذا هو الشكل الأول فى العملية المصطلحية بعامة واللغوية بخاصة، فهى ما تزال مضطربة لا تستقر على حال.

اختيار المصطلح من اللغة العامة

قد يختار اللغوي من اللغة العامة ما يراه مناسباً للمفهوم الجديد، وقد استقر كثير مما أحسن توظيفه من هذا المختار، ومن أمثلة ذلك:

توزيع distribution واكتساب aquisition

توليدي generative وتحولي transformational .. إلخ.

اختيار المصطلح من اللغة الخاصة

قد يختار اللغوي المصطلح القديم ما دام يؤدي المفهوم المراد أو يرادف المصطلح الأجنبي على نحو من الأنحاء، وكثير من اللغويين ينحو هذا المنحى، فالبعلبكي مثلاً يقول في صدر معجمه: وقوام هذه الحطة ... تفضيل المصطلح العربي القديم على ما عداه، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه ... إلا أن من العبث أن نحاول فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم المراد تعيينها»^(٣٣).

وقد شاع كثير من تلك المصطلحات القديمة كالمصطلح مجهور الذي وضع بإزاء المصطلح voiced، والمصطلح مهموس الذي وضع بإزاء المصطلح voiceless .. إلخ.

وأغلب اللغويين يتمسك بالشرط السابق فلا يطرّد عندهم هذا الباب من المصطلح القديم، ومن ثمّ يستبدلون به باباً آخر.

فالدكتور - السمران - مثلاً: استبعد المصطلح العربي القديم (ساكن) ليرادف المصطلح consonant، والمصطلح (حركة) ليرادف المصطلح vowel، وذلك «لأن الساكن في النحو العربي يطلق على مثل نون (من) ويطلق في الوقت نفسه في مثل ألف (ما)، أي أن الساكن في النحو العربي يقابل consonne أحياناً ويقابل قسماً من الـ Voyelle أحياناً». كما أن المفهوم التقليدي للحركة قد يحول دون تصورها - عندما تستعمل مقابلة لـ vowel - صوتاً أساسياً في الكلام، إذ الفكرة المسيطرة على القارئ العربي «أن (الحركة) علامة أو عارض تابع للحرف الذي هو الجسم أو الجوهر»^(٣٤).

وقد وضع الدكتور السمران المصطلح (صامت) للمصطلح الأول consonant (وصائت) للمصطلح الثاني vowel لأنهما - كما يقول أنسب للتعبير عن المفهومين السابقين، وأبعد عما يشوب استخدام المصطلحين العربيين من لبس وإيهام. وقد جرى على هذا الاستعمال الجديد قوم واستقر آخرون على المصطلح القديم^(٣٥).

وفي هذا المنزع من الاختيار من القديم يقول الدكتور الفهري: وقد حاولنا - ما استطعنا -

الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفاً، فلنظ (مبتداً) مثلاً موظف في النحو يدلّول عاملي محدد، وهو مفهوم صوري، ولا يمكن أن نوظفه لترجمة topic وهو مفهوم وظيفي. فهذا التوليد ربح على مستوى اللفظ، ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي، إذ ننحري اللفظ الواحد للمفهوم الواحد^(٣٦).

وبما لا يكون الأمر في حيز التوفيق في اختيار اللفظ العربي أو عدم التوفيق في اختياره، فالدكتور بوثيل عزير يترجم المصطلح syncopp بـ (إدغام)^(٣٧)، فإذا ما رجعنا إلى المعاجم اللغوية الأجنبية التي سجلت هذا المصطلح وجدناها تعرفه بأنه: فقدان صوت أو حرف أو أكثر من أصوات الكلمة أو حروفها من وسط الكلمة^(٣٨).

وهذا المعنى لا يمت بصلة إلى مصطلح الإدغام الذي يعرفه الحملواي بقوله: الإدغام لغة الإدخال واصطلاحاً الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، ويقع في النماثلين والمتقاربين في كلمة أو كلمتين^(٣٩).

وهكذا يخطئ الدكتور بوثيل في اختيار المصطلح المناسب، وقد كان الخولى أقرب إلى القصد حين ترجم المصطلح السابق بـ (ترخيم وسطي) فوسع من مفهوم مصطلح (ترخيم) الذي هو: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً^(٤٠).

اختيار المهجور والغريب:

ومن أثر اللفظ العربي وعكف على استخراجها من بطون المعاجم الدكتور الهاشمي في (معجم الدلائلية)، بل إنه أوقع ولعاً خاصاً بالألفاظ المهجورة أو المستغنى عنها، ورأى أن المفيد إحيائها واستغلالها في معنى قريب من المعنى القديم. وبما استخدمه:

١- عُرضي في autographique للإشارة إلى لون من الفن التشكيلي غير المستقيم، ويقابله المصطلح صوب في allographique للإشارة إلى فن الشعر.

وفي هذه المقابلة يقول: الشعر فن مستقيم الصوب أو صوب في حين أن الفن التشكيلي مثلاً عكس ذلك إنه عرضي^(٤١).

وقد استخرج اللفظ الأول (عُرضي) من مقاييس اللغة لابن فارس ٤ / ٢٧٥ من قولهم: ناقة عرضية إذا كانت صعبة، ومعنى هذا أنها لا تستقيم في السير بل تعترض.

٢- مفسر خواف في cryptanalyste

وفى تسويغ اختياره يقول: الخافى وجمعه خواف ، يقال بهذه الصيغة لما دون ريشات الطائر العشر اللواتى فى جناحه، ويطلق المفرد على الجن فأحيته وجعلت منه مصطلحاً، بدل - للشبه الموجود بين القديم والحديث - على باحث يحاول تفسير بلاغات غير مرسلة إليه، زيادة على أنه يجهل رمزها» (٤٢).

٣- عنيسان فى connotateur، ويستخدم الوصف ببناء النسب فيقول: عنيسانى Connotation ويستخدم الفعل (عنين) فى connoter. واللفظ مستخرج من مقياس اللغة / ٤، ١٤٨، وقد تصرف فى مدلوله ليعنى (المستعمل لعنى المعنى) (٤٣).

وتذكرنا هذه المحاولة الطريفة فى غرابة اختياراتها، وبعد ما بين معنى اللفظ القديم والجديد، وعدم اطرادها، بمحاولة قام بها أعضاء (نادى دارالعلوم) فى مطلع القرن العشرين حين فتحوا معاجم اللغة أولاً، ثم وقفوا - كما فعل الدكتور الهاشمى - عند بعض ألفاظها وظنوا مقارنتها للفظ العامى أو الدخيل، ومن ثم خرجوا بتلك الألفاظ الغربية، جلواز، وغرقى، وفنتى... إلخ، وبمحاولة أخرى قام بها عام ١٩٣٨م الشيخ أحمد الإسكندرى حين اقترح أسماء عربية للمصطلحات الكيميائية، فاقترح على العلماء أن يسموا (الأكسجين) المصدى، و(البوتاسيوم) القلاء، و(البلاتين) النسآك... إلخ (٤٤).

وأيسر ما يقال فى الاعتراض على هذه المحاولات أنها تصور المشكلة المصطلحية تصوراً خاطئاً من نواح عدة، أهمها أن المصطلحات الأجنبية فى حاجة لا إلى مجرد أسماء متفرقة تُقترح، بل إلى منهج فى الوضع يراعى ما بينها من علاقات، كما أن الأسماء المقترحة - لأنها منتزعة من مهجور اللغة - تبدو وكأنها وضعت وضعاً جديداً، وهى فى هذا لا تفترق عن اللفظ المعرب.

الاشتقاق

أما الاشتقاق فهو «الطاقة التى بها تتوالد الألفاظ من أصل جذرى فتتكاثر المفاهيم وتتباعده...، وهو السمة النوعية للقضايا السامية، فهو صنو النحت فى اللغات الهندية الأوروبية.. وتكمن طاقته فى توليد المصطلحات فى خاصة لغوية مبدئية هى أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة فى صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية والفعالية، ففى اللغة دوماً رصيد كامن من الصيغ غير واردة» (٤٥).

ومن الإنصاف أن نقول هنا إن هذا الرصيد الكامن ليس كافياً عند بعض العلماء، فاللغات الاشتقاقية - كما يقول المجمعى الدكتور محمد كامل حسين: - مهما تكن سعتها لها حدود ينتهى عندما غمها» (٤٦).

والمقصود بالاشتقاق هنا ما اصطلاح عليه بالاشتقاق 'المعبر'. أما ما عرف بالاشتقاق الكبير أو القلب فى جذب وجذب فلم يكن يوماً - كما يقول المسدى - من الوسائل التى تمت بها العربية على خلاف ما يزعمه الزاعمون... فهو ليس إلا مظهرًا معجميًا أو ظاهرة أفتية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية.. وقد يكون فى أصل منشئ شذوذاً فى الوضع أو لحناً فى الاستعمال.. أو على أحسن الفروض تنوعاً لهجياً.. كما أنه ينضى إلى خلق أزواج معجمية خلو من أى قيمة وظيفية، ولا يبنى عليه أى مردود معجمى.. وهكذا الحال أيضاً مع الاشتقاق الأكبر أو الإبدال نحو: عنوان وعلوان، فهو كإخيه الكبير لم يكن يوماً من وسائل تنمية العربية (٤٧).

وقد تبارى العلماء واللغويون والأدباء والصحافيون منذ بداية عصر النهضة العربية وإلى اليوم فى توليد ألفاظ جديدة بالاشتقاق، ويذكر للعلماء هنا عنايتهم باقتراح أنسب الطرق لاستفراغ طاقته، فالمعجمى الدكتور أحمد عمار يختط طريقة تقوم على أن يعمل اللغويون والعلماء معاً: على وفرة رصيد من الصيغ، وأن تتحرى إحسان اختيارها لتلائم دلالاتها فى دقة وإحكام.. ثم يقول: والصيغ الاشتقاقية - على كثرتها - أقلها المتداول والمألوف، وأكثرها مهممل مهجور، وعلاج هذا فى إحياء هذه الصيغ ونهيتها للاستعمال فى الاصطلاح العلمى، ويكون ذلك باستعراض جميع صيغ الاشتقاق التى حوتها المعاجم، واستقراء السمة المعنوية المشتركة الغالبة فى كل صيغة، ثم أفراد كل صيغة لما تلائمه من معنى (٤٨).

ثانوية معنى اللفظ

تنوالد الألفاظ فى العربية بالاشتقاق غالباً حيث نصب الجذور الثلاثية والرباعية فى قوالب أو صيغ أو أوزان، وينتج عن تلك العملية ألفاظ، لكل لفظ منها معنيان، معنى معجمى وهو معنى الجذر، ومعنى صرفى وهو معنى القالب أو الصيغة.

فمن الجذر الثلاثى (ك.ت.ب) نشق عدداً كبيراً من الألفاظ حين نصبه فى قوالب أو صيغ على النحو الآتى:-

فاعل ← كاتب

مفعول ← مكتوب

مفعل ← مكتب

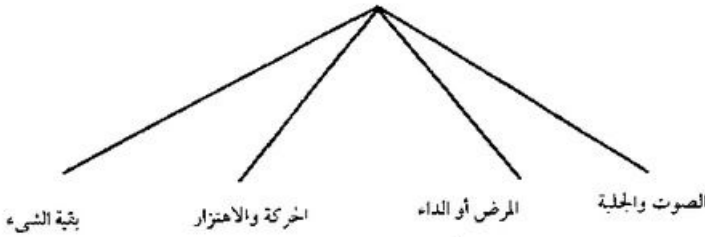
وهكذا إلى أن تستوفي القوالب المعروفة في العربية.

وبهذه العملية فإن اللفظ (كاتب) له معنيان، أولهما وهو الكتابة من الجذر (ك. ت. ب.). والثاني هو الفاعلية (مَنْ يفعل) أخذه من انصباب الجذر في القالب (فاعل)... وهكذا في بقية الألفاظ.

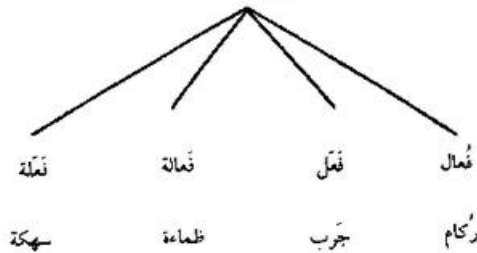
تعدد المعاني والصيغ

وباختلاف الجذور المصبوبة في قالب واحد يتعدد المعنى الجذري أو المعجمي، ويبقى المعنى الصرفي: كاتب، راسم، ضارب... إلخ، وباختلاف القوالب أو الصيغ التي يصب فيها الجذر الواحد يتعدد المعنى الصرفي ويبقى المعنى الجذري أو المعجمي: كاتب، مكتوب، مكتب... إلخ، ففيها جميعاً معنى الكتابة على نحو من الأنحاء، ولتأخذ المثال الآتي:

صيغةُ فُعال تدل على:



المرض أو الداء



المقيس وغير المقيس من الصيغ

المراد بصيغة الكلمة بنيتها ووزنها وهبتها التي يمكن أن يشار بها فيها غيرها، وهي: عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها. مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه.

وفي عدد هذه الصيغ أو الأمثلة يقول ابن القطّاع والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة، (٤٩).

بيد أن هذه الثروة العظيمة من الصيغة، وما ينسب إلى كل صيغة منها من معنى ليس قياساً مطرداً، بل يحتاج في كل باب - كما يقول الرضي - إلى سماع استعمال اللفظ المعين في المعنى المعين.

وقد اضطربت أقوال القدماء فيما هو قياسي أو سماعي من المصادر والصفات والأفعال اضطراباً شديداً، وقد أثر مجمع اللغة بالقاهرة أن يخرج من هذا الاضطراب فأقر قياسية كثير من الصيغ التي لم يُقَلِّ بالقياس فيها، وفسر القياس بأنه الحمل على الوارد الكثير، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره في بابه، (٥٠).

بيد أن كثرة الصيغ وتوسعة القياس عليها ونسبة معان محددة إليها ليس نافعا في كل الأحوال، فقد يؤدي إلى لبس وغموض. فالصيغة قد تؤدي المعنى وتقيضه مثل (أفعل) التي قد تدل على إثبات الفعل وسلبه يقال: أعجم بمعنى (أغمض والبس) وأعجم بمعنى (أبان وأوضح)، كما أن اسم الفاعل واسم المفعول يجتان من (افتعال) على صيغة واحدة يقال: مختار للفاعل والمفعول.

كما أن تعدد الصيغ للمعنى الواحد ينتج مترادفات تزيد عن الحاجة، وانظر مثلاً إلى استخدام اللغويين للكلمات: راسم ومرسام ومرسمة لجهاز محدد للقياس.

المصطلحات اللغوية المشتقة

سوف نعرض هنا لبعض الصيغ التي استعملها اللغويون في صك مصطلحاتهم، متجاوزين الصيغ المتفق قديماً على قياسها كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان... إلخ.

١- فعالة للصناعة أو لفرع منها.

استخدم الدكتور الفهرى (فعالة) بفتح الفاء أو كسرهما للدلالة على الصناعة أو فرع منها، فقال: صَوَانة في Phonology وصِرَافَة في morphology ودَلَالَة semantics، (٥١).

٢- فُعَالِيَة: لمَعَوَات المَلَكَة اللُغَوِيَة

فَعَال + يَاء النَسَب = تَاء التَقْلِيل

تَحْي: فَعَال للدلالة على المرض، ولم يقسها القدساء، ولكن جمع اللغة بالقاهرة قاسها، ومن ثم شاع استخدامها في هذا المسمى، واستغله الدكتور الفهرى للدلالة على معوقات الملكات اللغوية فقال: نُحَاثِيَة في agrammatism، وَكُتَابِيَة في agraphia، وَقُرْأَنِيَة alexia، (٥٢).

٣- فُعْلَة لِلْقَدْر القَلِيل

استخرج الدكتور الهاشمي المصطلحات التي تشمل على اللاحقة eme في اللسانيات فبلغت أربعة وأربعين، ولم يعربها كما فعل غيره من الباحثين، وأثر أن يترجمها، فرأى أن اللاحقة - تدل في أغلب الأحوال على الكم الأدنى، وفي العربية ما يعبر عنه، فالعربية تُجَزَّ أن يعبر عن (القدر) من الثلاثي على وزن (فُعْلَة). ومن ثم دعا إلى استعمال هذه الصيغة "بحيث تدل على الوحدة الدنيا المميزة، وليس في ذلك ما يضر العربية في شيء، بل إن الشيء الوحيد الذي نطلبه لتكون لغتنا سيارة لهذه العلوم الدقيقة هو أن يقع توسيعها والتساهل في تطبيقها"، (٥٣).

وقد استقام له من العدد السابق أربعة عشر مصطلحا منها:

صَوْنَة phoneme وُصْرَفَة morpheme ونَغْمَة toneme ونُطْمَة syllabeme ونُطْقَة glosseme ونُسْقَة tagmeme وزُمنَة chronoyme .. إلخ. ولم يستقم الباقي له فاضطر إلى أن يقول تُسَمِّم في categoreme وعَرَوْضَة prosodeme وترتِيبة toxeme وفي sememe قال: وسم .

٤- فَعْلَن وفَعْلَنَة لِلجَمَل

ومن بين الصيغ العربية قليلة الاستعمال التي وظفها العلماء في مصطلحاتهم صيغة (فَعْلَن) حيث قالوا: يُعْضَوْنَ في organize أى يجعل الشيء عضوا..، كما اشتقوا منها فقالوا: معْضُون وعضْونَة .. إلخ.

ولهذه الصيغة أمثلة من فصيح العربية، ولهذا أجاز المجمع استعمالها في المصطلح

العلمي، وجرى اللغويون على استخدامها، فقال المسدي في rationaliser (عَقَّلَنَ)، وأخذ منها (عَقَّلَنَ) لـ rationalisation . فكان هؤلاء هؤلاء عَدُّوا النون الزائدة في (فَعَّلَنَ) في مقابل اللاحقة -ize - في الفعل و ization في الاسم.. (٥٤).

الاشتقاق من أسماء الأعيان

تشق الكلمات غالباً من جذر مجرد، بيد أن العرب اشتقت أحياناً من أسماء الأعيان، فقد قالوا: تأسَّد من (أسد) وتنكب من (منكب) وهو سماعي عند أغلب النحاة، وقد أكثر العلماء منه في مصطلحاتهم، وقد أجازوه المجمع في لغة العلوم، ثم أطلق الجواز سواء كان الاسم عربياً أو معرباً، في لغة العلوم أو في غيرها.. (٥٥).

وقد بنا إليه اللغويون فقال الفهري في clustering عَقَّد من (عقود)، وفي idealized قال مؤمل من (مثال)... إلخ (٥٦).

وفي figurativisation قال الهاشمي تَمَجَّيز من (مجاز) وفي localization قال: تموضع من (موضع)... إلخ (٥٧).

وقال المسدي في articulation تفصل من (مفصل)... إلخ وبما اشتقته علماء الأصوات: تشفيه labialization وهو من (شفة)، وقالوا أيضاً شَفَّه labialize وتغوير palatalization وهو من (غار)، وقالوا أيضاً في palatalize غَوَّر. وتأنيف nasalization وهو من (أنف). وقالوا أيضاً أَنَّف في nasalize... إلخ.

المصدر الصناعي

المصدر الصناعي: هو ما انتهى بياء مشددة وتاء، كالتخصصية والصخرية والمسولية والكمية... وهو كثير في العربية الحديثة، وقد أقر انجم صحته. ومن لجأ إليه من اللغويين الدكتور الفهري، فخصَّ المصدر الصناعي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما ختم باللاصقة -emics - مثل: صرفيات morphemics وصوتيات phonemics ومعجميات lexicology... إلخ، كما استخدم المصدر الصناعي مفرداً للدلالة على الوحدة ترجمة للاصقة -eme - فقال: صرفية morpheme ومعجمية lexeme... إلخ، (٥٨).

الترخص في إجراء بعض الصوابط الصرفية

كثيراً ما يعترض صياغة المصطلحات العربية بصورة مطردة مكافئة لمنظومة المصطلحات في اللغة الأجنبية المنقول عنها - بعض القيود الصرفية، وقد ترخص العلماء في بعضها،

وتوسع المجمع في جوازها بعمامة أو قصرها على الحاجة أو الضرورة. وقد لجأ اللغويون إلى هذه الرخص كما لجأ إليها العلماء من قبل، ومن ذلك:

١- النسب إلى المثنى:

سبق العلماء إلى ذلك فقالوا: أُذِنَانِي في النسب إلى (أذنين) وقد أجازته المجمع في المصطلح اللغوي، مع أنه من شواذ النسب، إذ الباب أن يحذف لواء النسب علامتا النثية، (٥٩).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فقال: شفتَانِي في bilabial وجانبَانِي في bilateral... إلخ (٦٠).

٢- النسب إلى جمع التكسير:

القاعدة في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى مفردة ثم ينسب إلى هذا المفرد، بيد أن العرب نسبت إلى الجمع ألفاظاً يغلب استعمالها في معنى الطائفة مثل: أنصاري نسبة إلى أنصار، ولهذا أجاز المجمع أن ينسب إلى الجمع عند الحاجة كإرادة التميز ونحوه، (٦١).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فنسبوا إلى أسنان فقالوا: أسنَانِي dental وإلى أضداد فقالوا: أضدادِي antonym... إلخ (٦٢).

٣- النسب إلى جمع المؤنث:

والقاعدة في النسب إلى جمع المؤنث أن ينسب إلى مفردة فيقال في مسلمات مسلمي (٦٣).

وقد نسب بعض اللغويين إلى جمع المؤنث دون حذف الألف والتاء فقالوا دلالاتية في semantique وبنائية في structuralisme.. وقالوا: فضلاتي في complementation ومقولياتي في catagorematic... إلخ (٦٤).

٤- النسب مع الألف والنون:

النحاة المتأخرون متفقون على أن النسب مع الألف والنون في نحو: بحراني ولحياني شاذ، يقتصر فيه على ما نقل عن العرب، فلا يقاس عليه. على أن بعض النحاة المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه يجيز العدول عن النسب بالياء إلى النسب بالألف والنون إذا كان للمبالغة والتخصيص. وقد استخدمه العلماء في مصطلحاتهم، وأجازته المجمع في مقابل بعض اللواحق الأجنبية مثل: (- oid) و (- like) (- form) التي تدل على التشبيه والتنظير، ثم

أجازه في مقابل بعض اللواحق مثل -ism و -ity بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه، (٦٥).

وقد استخدمه بعض اللغويين كالهاشمي الذي يشول في gestulic حركانية وفي Litteralisation حرفانية... إلخ (٦٦).

والمسدي يقول في formaliste شكلاني وفي textologie نصّانية.. إلخ (٦٧).
والقهرى يقول في cognitivist theory النظرية المعرفانية، وفي applicational Grammar النحو التطبيقي (٦٨).

تجاوزات فردية

بعض اللغويين تجاوز حدود الرخصة في مخالفة بعض الضوابط بغير موجب فأغرب وألبس.

ومن ذلك أن الدكتور الهاشمي ينسب إلى اسم الإشارة فيقول في معجمه (وهناكى) في Paratopique و(هناكى) في topique، ويقول في heterotopique (هنالكى) ويقول في utopique (هناكى النصر)، ثم يقول في التعليق على المصطلح الأول: حاولت أن أوجد هذا المصطلح مع أخواته: heterotopique، topique utopique الذى يدل في الحقيقة على ما لا يوجد في أى مكان، وتوسعا: مكان خيالى مثالى، ويدل فى (الدلائلية) على الفضاء الذى يرتقى فيه البطل إلى النصر، (٦٩).

وقد استعمل بعضهم صيغاً معروفة في معان لها غير مألوفة، فالهاشمي يستخدم (أفعل) للسلب نحو: أرمز decodage وإرمز decodage، ويؤنّ هذا الاستعمال بأنه قد احتفظ بمعناه تماماً وهو (فك التركيب، فك الرمز) مستغلاً خصائص اللغة العربية التي تشير في بعض الأحيان بالهمزة إلى السلب، وما de الموضوعه قبل الفعل الأجنبي إلا سالبة.

ومما هو من هذا القبيل من التلبس والإغراب أن يوسف غازي ومجيد النصر في ترجمتهما لكتاب (سوسير) الشهير اشتقا مصطلحين بصيغتين متقابلتين من الجذر (ز.م.ن) فقالا: تزامنى في Diachronic وتزمنى في Synchronic. ولا تأبى العربية أن تكون (تفاعل) من (ز.م.ن) للمشاركة بيد أن (تفعّل) لا تطاوعهما فيما أرادا إلا بتسجل، فهي تأتي نادرة بمعنى تحجب، فيقال: تخرج أى تجنب الحرج، ومن ثمّ قالوا تزمّن أى تجنب الزمن، ومع ذلك فالمقابلة بين الصيغتين ملبسة ومحيرة للقارى (٧٠).

نسقية الاشتقاق

من اليسر على من يلاحظ منظومة المصطلحات في مجال محدد أن يرى أن المصطلح في الغالب لا يعنى منفرداً، بل يرتبط لفظه ومفهومه بأسرة من الألفاظ والمفاهيم، ومن ثم فإنه عضو في أسرته.

أ - الأسرة الدلالية (الخقل المفهومي أو التصوري) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

ب - الأسرة الاشتقاقية (المادة أو الجذر + الصيغة).

ولنأخذ المثال الآتي من الإنجليزية:

phone, phoneme, allaphone, phonology, phonemic, phonetic, phonetics, phono - graphy, phono - logical.... etc.

فالكلمة الجذرية phon موجودة في كل المصطلحات السابقة. وقد أطلق بعض اللغويين على ما بين بعض المجموعات المصطلحية من علاقات اشتقاقية (نسقية الاشتقاق). ويدعو الدكتور الفهرى إلى مراعاة هذه النسقية. ونقل عن kintsch ما قرره من أن فهم السلاسل التي توجد فيها كلمات مركبة أو مشتقة يستغرق وقتاً أقل من فهم الكلمات العادية.

وينبنى على ذلك أن للنسقية دوراً في تيسير الفهم والتعلم، ومن ثم تبرز أهمية أن يقابل النسق الاشتقاقي أو الأسرة الاشتقاقية في اللغة الأجنبية بنسق مماثل أو بأسرة مماثلة في العربية. وقد أثر الفهرى لهذا السبب طريقة الاشتقاق التي رآها موفية بالمبدأ.

وقد سبق إلى الدعوة إلى مراعاة ما بين مجموعات المصطلحات من علاقات دلالية أو اشتقاقية المجمعى الدكتور أحمد عمار حيث قال: ينبغي ألا نترجم المصطلحات أشتاناً وفرداي إلا إذا كانت منقطعة الصلة بأية مصطلحات سواها، أما إذا كانت مرتبطة بمصطلحات أخرى في أصل الاشتقاق أو في ضروب التصريف، أو في العلاقات المعنوية كالضدية أو التغاير أو التناظر أو التفاضل، فمن الواجب أن نسلک في مجموعة مطردة التساوق، (٧١).

التعريب

يكاد اللغويون العرب يتفقون على أن التعريب أى النقل الصوتي هو: نقل اللفظ الأعجمي بمفهومه إلى العربية، سواء أغيرت العرب فيه على منهجها أم أبقت على هيئته دون تغيير، أخضع للوزن العربي أم لم يخضع.

والتعريب - بهذا التعريف - ظاهرة لغوية ترضخ لحكمها اللغات، على أن استخدامه مشروط «باستعصاء وجود المقابل العربي المقنع»، ومن ثم فإن استخدامه: إن هو إلا مرحلة من مراحل التجريد الاصطلاحي،^(٧٢) ويُلجأ إليه: حتى يظهر مصطلح عربي محدد مرن،^(٧٣) وسوف يظهر هذا البديل: بعد الإكثار من التأليف ومدارسة أصول هذا العلم وفروعه،^(٧٤) وقد اضطر اللغويون إلى اللجوء إلى المصطلحات الغربية، لأن مفاهيمها أو تصوراتها: لم تقم في أذهان لغويي العرب. «ومن العبث فرض المصطلحات الغربية التي لا تناسب والمفاهيم التي تعنيها»،^(٧٥)

وقد آثر معظم اللغويين - كما يوضح الجدول المرافق - تعريب المصطلحات الأجنبية المنتهية باللاحقة -eme- مثل: فونيم وكرونييم ومورفيم... إلخ. بيد أن تعريبها لم يطرد عند هؤلاء، فالبعلبكي مثلاً يترجم المصطلح tagmeme بـ (قالب): فصداً إلى التثقيب من التعريب المباشر، ولأنه وجد مسوغاً لاستخدام مصطلح عربي مناسب...^(٧٦)

المفاضلة بين العرب والعربي

نكتفي هنا من بين المفضلين للفظ العربي - بعرض موقف الدكتور تمام حسان؛ لأنه من الرواد الذين نقلوا المفاهيم اللغوية المحدثة إلى العربية، فمع أنه يؤثر مرحلياً استخدام بعض المصطلحات العربية مثل مورفيم morpheme وسمانتيم semanteme، فإنه فضل المصطلح العربي (حرف) ليرادف المصطلح phoneme (صوت) ليرادف المصطلح allo - phone - على غير ما نتوقع، وذلك لأنه يعترف بأن مصطلح (حرف) له مفهوم واسع في العربية، ومع ذلك فإنه يؤثر في أحد مفاهيمه المتعددة وهو المفهوم الأبجدي التقسيمي، يقول: إن الذي يهمنا من كل هذا هو أن نسلخ عن المفهوم الاصطلاحي الأول (حرف) جانبه الأصواتي، ونُدع للكلمة مفهومها الأبجدي التقسيمي،، منبهاً غير مرة إلى أن: الحروف، تجريدات والأصوات تحقيقات، وأن الفونيم في أحد معانيه يقصد به الحرف،،^(٧٧)

وقد أكد موقفه السابق في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها فقال: إن علماء العربية قد فرقوا بينهما نفرقاً شبيهاً بالتفريق الذي بين المصطلحين الأجنيين allophone, phoneme فقد نقل عن مقالات الإسلاميين قولهم: الكلام حروف والقراءة أصوات، والصوت عندهم غير الحرف،،^(٧٨)

التعريب الجزئي

وقد لجأ بعض اللغويين إلى الجمع بين اللفظ العرب والعربي في مصطلح واحد، سماء بعضهم الترجمة الجزئية وبعضهم التعريب الجزئي.

وقد أشار المسدى إلى أن القرمادى (١٩٩٦) هو أول من ابتدع هذا الأسلوب حين أضاف لفظ (صوت) إلى ترجمته لكلمة (فونيم) بصوت،^(٧٩) والحق أن الدكتور أيوب قد سبق إليه حين استخدم (صوتيم) لـ (فونيم) و (صرفيم) لـ (مورفيم) و (دلاليم) لـ (سيميم)^(٨٠) ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الأسلوب السابق كان معروفاً بين العلماء، ولاسيما في المصطلحات الكيميائية منذ بداية عصر النهضة العربية فقد قالوا مثلاً: حمض النمليك والحليك... إلخ.

وقد اعتمد بعض اللغويين هذا الأسلوب، فالفهري يرتضيه تحريماً للدقة - مع أنه يعترف بأنه غير مألوف، ولأنه - كما يقول: أخف على اللسان من النحت والتركيب. ومن ثمَّ يستخدم: ميتا لغة في meta - language و سوسيو لسانيات في linguistics - socio،^(٨١).

وللمسدى في هذا الأسلوب محاولة جديدة بتفصيل، اقتضى فيها محاولة القرمادى التي قام بها - كما يقول - في احتشام وتردد، وهى صيغة تتمثل في المزج بين الاشتقاق والتعريب والتوليد المعنوى والدخيل،^(٨٢).

أراد المسدى أن يقابل - وبصورة منتظمة - سابقة أو لاحقة أجنبية بصيغة عربية، فقد استخدم الصيغة (فعل) أحياناً والصيغة (مفعول) أحياناً في مقابلة السابقة - allo، فقال على الصيغة الأولى (فعل) صوتم allo - phone وشكلم allo - morph ... إلخ.

وقال على الصيغة الثانية (مفعول): منغم allo - tone ... إلخ، غير أن المقابلة لم تطرد فاضطر إلى أن يقول: روسم allo - graph وصيغتها (فعل) والواو فيها للإلحاق مثل كوثر، وأن يقول: معنم allo - seme وهو اشتقاق من الكلمة (معنى) لا من الجذر (ع - ن - ي).

واستخدم الصيغتين السابقتين في مقابل اللاحقة - eme، فقال على صيغة (فعل): لفظم moncme ونبرم intoneme ... إلخ.

وقال على صيغة (مفعول): مأصل lexeme ومادلل semanteme ومصنّف classeme ... إلخ، ولم تطرد المقابلة كذلك فاضطر إلى أن يقول: (قالب) في scheme و (إنغامة) في prosodeme و (وقية) في taxcme وقولب في epiememe و (مصناف) في taxcme بل قال (تعجب خنامي) في cpiphoneme، وقد اضطر كذلك إلى أن يقول (منحم) في grammeme من (ن. ح. و) لأن لم يستغ أن يقول: (منحو).

النحت

ظهرت الدعوة إلى استعمال النحت منذ بداية عصر النهضة العربية، فالشدياق مثلاً يرى

أنه طريقة حسنة لكثير مواد العربية، وتوسع أساليبها. ولنخلصها من أن نشان بالالفاظ الأعجمية، ويرى الحصرى أنه لا سبيل غيره لإغناء العربية بحاجتها من الاصطلاحات العلمية، ومع أنه يرى أن الاشتقاق أهم منه فإن يؤكد أنه لا يكفي. لأن عمله مقصور على أوزان محدودة، مهما كثرت فلن تستوعب جميع المعاني العقلية. ثم يحذرنا من أن الانصراف عن النحت سيوقعنا في خطر أشد هو التعريب. ويخطو إسماعيل مظهر خطوة عظيمة حيث وضع قواعد لاستعماله استخلصها مما جمعه من منحوتات القدماء، وحيث اعتمده في معجمه (قاموس النهضة) بإزاء الكلمات الإنجليزية المركبة. وفي أغلب الأحوال فإن دعاء النحت يجزمون بأنه يوفر لنا كلمات مستساغة لا لبس فيها بحيث يصبح لكل مصطلح علمي مقابل عربي من كلمة واحدة ذات معنى محدد. (٨٣)

ولم يسلم كثير من اللغويين والعلماء باحتياجات الداعين إلى النحت، لأنه ليس من خصائص العربية ولا ملائماً لطبيعتها. ولم نعرف العربية منه إلا كلمات قليلة لا يقاس عليها. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الكلمات المنحوتة المطروحة للاستعمال لا يمكن أن نرد معظمها إلى أصولها التي أخذت منها، ومن ثم لا يتمكن القارئ من إدراك معناها من لفظها. (٨٤)

وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين أجاز النحت من كلمتين أو أكثر (اسما أو فعلاً) عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي دون الزائد، وإذا كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب. وإن كان فعلاً كان على وزن (فعلل) إذا اقتضت ذلك الضرورة، وعلى الرغم من تلك الشروط التي وضعها المجمع لتكون الكلمات المنحوتة موائمة لطبيعة العربية وافية بالمعنى ومرشدة إليه، فإن اللغويين المحدثين - بكل أسف - لم يراعوها أو قل لم يرجعوا إليها، وأباحوا لأنفسهم أن ينتحوا على هواهم، فكانت تلك الكلمات العجاء - على حد قول أحدهم...

وفي المجال اللغوي نجأ كثير من اللغويين وصناع المعاجم إلى النحت في ابتداء مقابل عربي لبعض المفاهيم الحديثة تشير إليها المصطلحات اللغوية في اللغات الأوربية، وبخاصة إذا كانت من كلمات مركبة، أو تضم سوابق أو لواحق.

فالخولى في دراسته لتوزيع الأصوات العربية يستعمل بعض المنحوتات مثل: بيصامتى inter - consonantal حيث يقع الصائت متوسطاً بين صامتين من (بين + صامت + ياء النسب)، وقبصامتى pre - consonantal حيث يقع الصوت قبل صامت من (قبل + صامت + ياء النسب)، وبعد بيصامتى post - consonantal حيث يقع الصوت بعد صامت من

(بعد + ي + صامت + ياء النسب)، ويستعمل أيضاً بيأسناني inter - dental ، وفوققطعي supra - segmental من (فوق + قطع + ياء النسب)، (٨٥).

والنحت - عند الفهري - من وسائل التوليد المعتمدة، وإن استعمله قليلاً، كإخال عند نقل السابقة allo ببذ (مختزل بديلة) فقال: بذ صوت allophone من (بديلة صوتية) وبذ صرف allo- morph من (بديلة صرفية)، (٨٦).

ويستخدم الهاشمي بعض المصطلحات المنحوتة، وقد أحسن بغيراتها، ونوقع الاعتراض عليها فقال: فعلت ذلك حرصاً مني على عدم الوقوع في اللبس، ومفضلاً للعرض للهجمات اللادعة على السقوط في الارتباك والغموض، (٨٧).

والهاشمي ينحت من كلمتين نحو: ندلالة semantise من (نظرية ودلالة)....، ومن ثلاثة نحو أمكا Ego hic et nunc من (أنا ومكان ووقت).... ومن أربعة نحو عتدل semasiologie نحتها من تعريف المصطلح، فالعين من (علم) والناء من (تطور) والدال من (دلالة) واللام من (الألفاظ)....، بيد أن ما عده نحتاً في المثالين الأخيرين أقرب إلى ما يعرف بـ acronymy منه إلى النحت بالمفهوم العربي،.

فإذا ما جئنا إلى البعلبكي وجدناه يقول في مقدمة معجمه: اقتصرنا في هذا العمل على القليل من المنحوت كما في الكلمات المصدرة بـ قب (قبل) نحو: قبصامتي pre - consonantal والكلمات المصدرة بلا نحو: لاجاني (٨٨).

وقد سجل في معجمه كثيراً عما سبق إليه السلفويون مثل الخولي والفهري وغيرهما، كما سجل مصطلحات أخرى مثل فوأسناني supra - dental من (بين + أسنان + ي)، وضفموي intra - oral من (ضمن + فم + ي)، ودومزماري sud - glottal من (دون + مزمار + ي).

تعدد طرق نقل المصطلح الأجنبي

[illegible]

(١) يضم القوسان () عبارة تحليلية يراد بها تعريف المصطلح أو شرحه، وقد تحيء وحدهما فتكون مصطلحا، أو مصحوبة بالمصطلح المختار فتكون مرادفة له.

(٢) يستخدم المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات العلامة - إذا تعددت المقابلات العربية ويفضل أولها، أما معجم المصطلحات اللغوية للبلعكي فيذكر المصطلح المختار أو لا يبايع المصطلح الأجنبي، ثم يذكر المصطلحات المرادفة له - إن وجدت - في السطر التالي.

الاختلاف في اختيار جذر المصطلح المشتق وصيغته

Ocillograph	Kymograph	Spectrograph
مرسم موجات (رسم موحد الذبذبات)	موج موحد جهاز الكيموجراف مختار	الحولي مرسم الصوت باكلا
مختار رسم الذبذبات	رسم الموجة الصوتية هليل	موج جهاز رسم الأطياف
هليل رسم الذبذبة	موسم سمعية بعليكي	مختار رسم الطيف
بعليكي مرسم الذبذبات	رسم الصوت مسدي	هليل مرسم الأصوات
مسدي رسم ذبذبي		بعليكي رسم الطيف

من الجدول السابق نتبين:

- ١- أن اللغويين يختلفون في الجذر المشتق منه اسم الآلة، فالمعجم يشتق مطياف من (ط ي ف)، وموج من (م وج)، ومهزاز من (ه ز ز). وقد اعتمد في الاشتقاق على الجزء الأول من الكلمة المركبة - Spectro - , Kimo - , Ocillo - ، على حين يشتق الآخرون من الجزء الثاني وهو graph - .
- ٢- أنهم يختلفون في صيغة المشتق، فبعضهم يختار اسم الفاعل راسم، والآخرون يختارون اسم الآلة.
- ٣- أن الذين اختاروا اسم الآلة يختلفون في صيغها، فبعضهم يستخدمون مفعال، والبعض مفعلة.

الاختلاف بين المصطلح التراثي والجديد

المصطلح العربي	المصطلح الأجنبي	تجمع للمحد	أنيس	فريدي	قهاء	أيوب	مختار	هير	فتيح	أفلا	عميكى	مصلوح	بشر
شديد	phosyll explosive occlusive stop	تفجئى (٢٠)	شديد	شديد	شديد	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى وقفى
رخو	fricative sonorantive spirantive	تفجئى	رخو	رخو	رخو	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى	تفجئى

١- يتعدد المصطلح الأجنبي المرادف للمصطلحين العربيين: شديد ورخو، على النحو الموجود فى الجدول والمستخرج من المؤلفات الصوتية أو من المعاجم النغوية.

٢- يؤثر بعض اللغويين استخدام المصطلح التراثي، فالدكتور أنيس والقرمادى وتام يستعملون المصطلح (شديد) ليشمل مجموعة من الأصوات ينحسب معها مجرى الهواء انحباساً تاماً، ثم يطلق سراح المجرى فجأة فيندفع الهواء محدثاً انفجاراً، على حين يؤثر آخرون كالدكتور بشر ومختار وهليل... إلخ المصطلح الجديد (انفجاري أو وقفي)، وهؤلاء وهؤلاء متفقون على أن الأصوات الشديدة أو الانفجارية هي: الباء والثاء والدال والطاء والضاد والكاف والقاف والهمزة، ويصرح القرمادى بأن ما يعنيه القدماء بالصوت الشديد هو ما يعنيه المحدثون بالمصطلح occlusive، وقد استبعد منها الضاد، كما فعل القدماء، وجعلها من الأصوات الرخوة، ويذكر الدكتور بشر أن القدماء ذكروا من بين الأصوات الشديدة الجيم وليست كذلك، كما لم يذكروا الضاد وهي منها، وحكم المحدثين في هذين الصوتين صادر من نطقنا الحالي الذي ربما يختلف عن نطق القدماء كما سجلوه فى كتبهم.

٣- وكذا يستعملون المصطلح رخو لمجموعة من الأصوات بضيق معها مجرى الهواء بحيث يحدث عند خروجه احتكاكاً مسموعاً، على حين يؤثر آخرون المصطلح الجديد (احتكاكي) لنفس المجموعة، والأصوات الرخوة أو الاحتكاكية هي: الفاء والثاء والدال والطاء والسين والشين والزاي والصاد والحاء والحاء والعين والغين والهاء.

هذا ولبعض الباحثين تفرعات على المصطلح الأساسى: انفجاري أو احتكاكي، اقتضت استعمال مصطلحات فرعية، وراجع فى ذلك الدكتور أيوب ومختار ومصلوح.

الهوامش

- (١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص ٥.
- (٢، ٣) السابق ص ٦.
- (٣، ٤) السابق ص ٨، ٩.
- (٥) Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. V 111.
- (٦) وافي (د. علي عبدالواحد) علم اللغة، ص ٢٤٤.
- (٧) انظر: المسدي (د. عبدالسلام) قاموس اللسانيات، البكوش: (د. الطيب) مفاتيح الألسنة. جورج موان (ترجمة).
- (٨) بن مراد (د. إبراهيم) المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية عدد (٨) ص ٧٠٦.
- وانظر أيضاً في الخصائص المشتركة بين اللفظ العام والخاص ١٦، ١٧.
- (٩) فيليب (هـ) اللغة والمهن: اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، اللسان العربي، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٠) Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. V 111.
- (١١) فيليب (هـ) اللغة والمهن، اللسان العربي، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٢) انظر: ابن فارس (أحمد) الصحاح: تحقيق السيد صقر، ص ٨٩. وانظر أيضاً في ٩٠ - ٩٢. والأنباري (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٤، ٥.
- (١٣) الزجاجي (أبو القاسم) الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.
- (١٤) السابق، ص ٤٨.
- (١٥) الأنباري (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٥، ٦.
- (١٦) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦ - ٩٠.
- (١٧) انظر: هليل (د. حلمي): دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، ص ٣٠٣.
- (١٨) انظر: Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics.
- (١٩) انظر: فيليب (هـ) النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. هليل ود. مصلوح، ص ١٢٥ - ١٣٦.
- (٢٠) انظر: Crystal, Linguistics, p.p. 91, 92.
- (٢١) حان (تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٣.
- (٢٢) الأنباري (كمال الدين) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٢٣.
- (٢٣) الهاشمي (د. التهامي الراجحي) كيفية تعريب السوابق واللواحق، اللسان العربي. مجلد ٢١، ص ٧٢.
- (٢٤) الفهري (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٣٩٩.
- (٢٥) فندريس: اللغة ص ٣٠١.
- (٢٦) السابق: ص ٣٠٠ - ٣٠١.

- (٢٧) فيلبر (ع): اللغة والمهن ص ١٤١.
- (٢٨) السابق : ص ١٤١.
- (٢٩) السابق: ص ١٤٠.
- (٣٠) المسدي (د. عبدالسلام)، قاموس اللسانيات ص ٤٤.
- (٣١) عبدالعزيز (د. محمد حسن) التعريب بين القديم والحديث.
- (٣٢) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٤٨.
- (٣٣) البعلبكي: (د. رمزي) معجم المصطلحات اللغوية، ص ١٢، ١٣.
- (٣٤) السمران: (د. محمود) علم اللغة ص ٢٨، ٣٠.
- (٣٥) انظر: معجم المصطلحات اللغوية لبعلبكي.
- (٣٦) الفهرى (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٣٧) عزيز (د. يونس) محاضرات في علم اللغة العام، لدى سوسير (ترجمة).
- (٣٨) انظر مثلا: Dictionary of Language uage and Linguistics
- (٣٩) الخملوي (أحمد) شذا العرف في فن الصرف ص ١٣٠.
- (٤٠) الحوالي (د. محمد علي) معجم علم اللغة النظرى، ص ٢٧٨.
- (٤١) الهاشمي (د. النعمان الراجحي) معجم الدلالة، اللسان العربي العدد ٢٤، ص ١٥٦-١٥٧.
- (٤٢) السابق: ص ١٦١.
- (٤٣) السابق: ص ١٦٠.
- (٤٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ١١٦ - ١٢٠، والتعريب بين القديم والحديث ص ٢٠٦ - ٢١٠.
- (٤٥) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٣١، ٣٢.
- (٤٦) حسين (د. محمد كامل) متنوعات جد ٢ ص ٢٢١.
- (٤٧) انظر: المسدي، قاموس اللسانيات ص ٣٣، ٣٤.
- (٤٨) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية، البحوث والمحاضرات ص ٢٧/٥٢، ٥٣.
- (٤٩) السيوطي (جلال الدين) المزهر جد ٢ ص ٤، طم عيسى البايي الحلبي.
- (٥٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ١٥٣.
- (٥١) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٢) السابق: ص ٤٠٥.
- (٥٣) الهاشمي (د. النعمان الراجحي) معجم الدلالة ص ١٦٦.
- (٥٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ١٣٣ - ١٤٦.
- (٥٥) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) القياس في اللغة العربية ص ١٧٨.
- (٥٦) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٧) الهاشمي: معجم الدلالة، ص ١٦٨، ٢٣٢.
- (٥٨) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.

- (٥٩) الحملأوى: شفا العرف ص ٩٨، وشرح ابن عقيل ٤/٤٩٦.
- (٦٠) انظر: هليل الصوتيات (سرد المصطلحات)، والفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والحولى: الأصوات اللغوية، ص ٣٦.
- (٦١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/١٤٩.
- (٦٢) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٦٣) الحملأوى: شفا العرف ص ٩٦.
- (٦٤) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والهاشمى: معجم الدلائلية ص ٢٤٥.
- (٦٥) عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوى ص ٢٠٨ - ٢١٠.
- (٦٦) الهاشمى: (د. التهامى الراجحى) معجم الدلائلية ص ١٦٩.
- (٦٧) المسدى: قاموس اللسانيات ص ١٢٨، ١٦٢.
- (٦٨) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية.
- (٦٩) الهاشمى: معجم الدلائلية ص ٢٣٨.
- (٧٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) سوسير رائد علم اللغة الحديث ص ١٦٥.
- (٧١) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٩٢.
- وهليل: دراسة تقويمية لحصينة المصطلح اللسانى ص ٣٠٨.
- (٧٢) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية ص ٥٠.
- (٧٣) المسدى: قاموس اللسانيات ص ٢٨.
- (٧٤) حسان (د. تمام) مناهج البحث فى اللغة ص ١٩٤.
- (٧٥) السمران: علم اللغة ص ٢٩.
- (٧٦) البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.
- (٧٧) حسان (د. تمام) مناهج البحث فى اللغة ص ١٢٠، ١٢٦.
- (٧٨) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٧٣.
- (٧٩) المسدى: قاموس اللسانيات ص ٧٦.
- (٨٠) أيوب (د. عبدالرحمن) اللغة والتطور ص ١٠٠، ١٠٤، ١١٤.
- (٨١) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٨٢) المسدى: قاموس اللسانيات ص ٧٦. وانظر المصطلحات فى مواضعها من القاموس.
- (٨٣) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) التحدث فى اللغة العربية، ص ١٩، ٢٠، ٢٤.
- (٨٤) السابق: ص ٥٣.
- (٨٥) الحولى (د. محمد على) معجم علم اللغة النظرى، ص ١٣٥، ٢٢١، ٢٧٥، ٣٢٣.
- (٨٦) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٨٧) الهاشمى: معجم الدلائلية ص ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٥. وانظر: التحدث فى اللغة العربية ص ٥٨، ٥٩.
- (٨٨) البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.

المراجع العربية والمترجمة

- أبركرومي (ديفيد)
- مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق د. محمد فنيح، دار الفكر العربي ١٩٨٨.
أنيس (د. إبراهيم)
- الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية، ط ٤، ١٩٧١.
أيوب (د. عبدالرحمن)
- اللغة والتطور، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
- أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط ٢، ١٩٦٨.
- الكلام: إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤.
باكلا (د. محمد حسن) وآخرون
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان ١٩٨٣.
بشر (د. كمال)
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف ١٩٧٥.
بن مراد (د. إبراهيم)
- المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية، عدد ٨ تونس.
البلبيكي (د. رمزي)
- معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠.
حسان (د. تمام)
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٤.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣.
حجازي (د. محمود)
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ١٩٩٣.
الحمزاوي (د. محمد رشاد)
- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، اللسان العربي، مجلد ١٨.
- المصطلحات اللغوية، حوليات الجامعة التونسية ١٩٧٧.
حسين (د. محمد كامل)
- متنوعات، مطبعة مصر، د. ت.
الحولي (د. محمد علي)
- الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٧.

- معجم علم اللغة النظرى، مكتبة لبنان ١٨٩٢.
- السمران (د. محمود)
- علم اللغة، دار الفكر العربى، ط ٢، ١٩٩٢.
- شائى (عبد السلام)
- معجم علوم اللغة، اللسان العربى، مجلد ١٥، ١٩٧٧.
- عبد العزيز (د. محمد حسن)
- مدخل إلى علم اللغة، دار الفكر العربى ١٩٨٣.
- التعريب بين القديم والحديث، دار الفكر العربى ١٩٩٠.
- القياس فى اللغة العربية، دار الفكر العربى ١٩٩٥.
- سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربى ١٩٨٩.
- النحت فى اللغة العربية، دار الفكر العربى ١٩٩٠.
- الوضع اللغوى فى الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربى ١٩٩٢.
- عمار (د. أحمد)
- المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٨.
- دعوة إلى التزام خطة منهجية فى تعريب المصطلحات، البحوث والمحاضرات دورة ٢٧
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- عمر (د. أحمد مختار)
- دراسة الصوت اللغوى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- الفهرى (د. عبدالقادر الفاسى)
- اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٥.
- المصطلح اللسانى (معجم) اللسان العربى، مجلد ٢٣، ٢٤.
- فيلير (هلموت)
- النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. محمد حلمى هليل، د. سعد مصلوح، مجلة
- المعجمية، عدد ٢، نون ١٩٨٦.
- اللغة والمهن - اللغة الخاصة ودورها فى الاتصال، ترجمة د. حلمى هليل، د. سعد
- مصلوح، اللسان العربى، مجلد ٣٣، ١٩٨٩.
- القاسمى (د. على)
- المصطلحية: مقدمة فى علم المصطلح، بغداد ١٩٨٥.

- كانتينو (جان)
- دروس في علم أصوات العربية، نقله إلى العربية صالح القرماعى، الجامعة التونسية
١٩٦٦.
- الميرج (برثيل)
- الصوتيات، ترجمة د. حلمى خليل، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥.
المسدى (د. عبدالسلام)
- قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤.
مصلوح (د. سعد)
- دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠.
الملائكة (د. جميل)
- المصطلح العلمى ووحدة اللغة العربية، اللغة العربية والوحدة العربية، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، تونس ١٩٨٩.
مونين (جورج)
- مفاتيح الألسنة، ترجمة الطيب البكوش، تونس ١٩٨١.
الهاشمي (د. التهامي الراجحي)
- كيفية تعريب السوابق واللاحق، اللسان العربى، مجلد ٢١.
- معجم الدلائلية، اللسان العربى، مجلد ٢٤، ٢٥، ١٩٨٥.
خليل (د. محمد حلمى)
- دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللسانى فى الوطن العربى، ضمن (تقدم اللسانيات فى
الأقطار العربية) إصدار: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، دار الغرب الإسلامى،
١٩٩١.
- المصطلح الصوتى بين التعريب والترجمة، اللسان العربى، مجلد ٢١.
وافى (د. عالم عبدالواحد)
- علم اللغة - المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٩٤١.
ياكوسون
- الفونولوجيا و علم الألفاظ، ترجمة: هيئة تحرير مجلة الفكر العربى، العدد ٨ - ٩،
١٩٧٩.

المراجع الأجنبية

- Crystal, Linguistics, penguin Books, 1968.
- Hartmann. and stork, A Dictionary of L. anguage and Linguistics, London , 1987.
- Mario - pei and Frank Gouynor, A Dictionary of Linguistics, New yourk 1954.